

الشروط العامة لبيع منتجات و/ أو خدمات همبل (دولة الكويت) (STATE OF KUWAIT)

تسري اعتباراً من يونيو 2021

1. التعريفات

المشتري يعني الكيان أو الشخص الذي يشتري المنتجات و/ أو الخدمات من البائع.
الشروط تعني الشروط العامة لبيع منتجات همبل و/ أو خدماتها.
العقد يعني الاتفاقية بين البائع والمشتري لبيع وشراء المنتجات و/ أو الخدمات التي تتضمن هذه الشروط ، بما في ذلك جميع اتفاقيات الضمان المنفصلة أو ضمانات الأداء.
المنتجات المأمّنة للتسرب تعني تلك المنتجات التي تشمل على الدعايات والطلاء والمنتجات ذات الصلة بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع للمشتري بموجب العقد.
المنتجات تعني كافة الدعايات والطلاء والمنتجات ذات الصلة بما في ذلك المنتجات المأمّنة للتسرب بالإضافة إلى عيوبها التي يبيعها البائع إلى المشتري بموجب العقد.
البائع تعني كيان همبل الذي يقبل الطلب من المشتري ويصدر الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات.
الخدمات تعني المشورة الفنية والخدمات الأخرى التي يقدمها البائع إلى المشتري بموجب العقد.

2. المجال

(أ) هذه الحالات تحدد الشروط والأحكام التي يقوم البائع بموجبها بتوريد المنتجات و/ أو الخدمات التي يودها المشتري ما لم يتفق البائع صراحة على خلاف ذلك كتابةً.
(ب) أي شروط وأحكام يذم المشتري أنها تطبق في أمر الشراء أو خطاب التأكيد أو أي مستند آخر يقدمه المشتري لا تشكل جزءاً من العقد. لا يلتزم البائع بشروط العقد المتعارضة التي يوفرها المشتري حتى لو لم يرفض البائع أو يتعارض صراحةً مع هذه الشروط المتعارضة.
(ج) إن تناثر قوتريه وصلاحيه وإنفاذ البنود الأخرى في هذه الشروط إذا كانت ذات البند أو أصبحت غير قوتريه أو أصبحت غير قابلة للتلفيز.

3. التسعيرات وقبول الطلب

هي عرض لتسعيرات البائع ودعوة للمشتري لتقديم عرض ولا تشكل عرضاً ملزماً للمشتري. من خلال الطلب أو من خلال قبول التسعيرة (على سبيل المثال عن طريق إصدار أمر الشراء) ، يُعتبر أن المشتري قد قدم عرضاً لشراء المنتجات و/ أو الخدمات من البائع وفقاً لهذه الشروط ومن خلالها يلتزم البائع بهذا العرض فقط عندما يتم قبول الطلب كتابياً من قبل البائع (على سبيل المثال عن طريق إصدار تأكيد الطلب) أو عن طريق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات.

4. الأسعار وشروط الدفع

(أ) أن يكون سعر المنتجات و/ أو الخدمات هو السعر الذي وافق عليه البائع كتابةً. كافة الأسعار لا تشملها الضرائب ، رسوم الجمارك ورسوم الاستيراد وتكاليف التسليم التي يجب على المشتري دفعها. يشمل سعر المنتجات الحيوية الاعتيادية للبيعه ولكن تُستبعد الرسوم الأخرى ، على سبيل المثال رسوم التزويين ورسوم الطلقات الصغيرة وما إلى ذلك.
(ب) تعتمد الأسعار على المواد الخام والتصنيع والتكليف الأخرى ذات الصلة التي يتكدها البائع. في حالة حدوث زيادة في هذه التكاليف للبيعه بنسبة 5٪ (خمسة بالمائة) أو أكثر ما بين إرام العقد وتاريخ التسليم المتفق عليه ، يحفظ البائع بالحق في تعديل الأسعار لتعكس هذه التغيرات بشكل مباشر.
(ج) يجب على المشتري دفع مبلغ الفاتورة بالكامل عند استحقاقها ، (4) يتبين بأنه غير قادر على سداد الدين (5) يسعي للحصول على تسوية مع دائنيه ، أو (6) يخصص لأمر أو قرار يمتلئ بتعليق بالتصفية ، بإدارة أو الإهابة أو الانحلال أو تعيين مدير أو مسؤول ممثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات المعقولة (بما في ذلك الرسوم القانونية) التي قد يتكدها البائع عند تحصيل المبالغ المتأخرة.
(هـ) لا يجوز للمشتري وقف المبالغ المستحقة للبيعه أو الخس المبالغ فيما يتعلق بالمطلوبات أو المبالغ المتأخر عليها.

5. الإنهاء وتعليق العمل

(أ) يحق للبيعه إنهاء العقد فوراً وبدون إشعار مسبق إذا كان المشتري في حالة أنه خرق الالتزامات لهذه الشروط أو العقد. أن يشمل الخرق المادي على سبيل المثال لا الحصر الحالات التي يكون فيها المشتري: (1) عدم امتثاله للبند 10 من هذه الشروط ، (2) التوقف عن التداول ، (3) الفشل في الوفاء بالالتزامات الدفع عند استحقاقها ، (4) يتبين بأنه غير قادر على سداد الدين (5) يسعي للحصول على تسوية مع دائنيه ، أو (6) يخصص لأمر أو قرار يمتلئ بتعليق بالتصفية ، بإدارة أو الإهابة أو الانحلال أو تعيين مدير أو مسؤول ممثل على كل الأصول أو أي جزء كبير منها.
(ب) في حالة إنهاء البائع للعقد ، فإن جميع الأرصا المستحقة للمنتجات و/ أو الخدمات التي تم تسليمها تعتبر مستحقة وواجبة السداد على الفور.
(ج) أن يُعفى البائع من التزاماته بموجب هذه الشروط من تاريخ إنهاء باستثناء ما يتعلق بالمطلوبات الخاصة بالمنتجات و/ أو الخدمات التي تم توريدها بالفعل و/ أو المنددة ودفع ثمنها بالكامل في تاريخ الإنهاء.
(د) يتم تعليق التزام البائع بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات إذا أخفق المشتري في السداد المستحق خلال 14 يوماً من تاريخ استحقاق أي مبلغ مستحق مدين به للبيعه في تاريخ التسليم وذلك بموجب العقد أو أي اتفاقية أخرى مع البائع. لن يؤثر تعليق التسليم هذا على حقوق البائع الأخرى بموجب هذه الشروط. البائع غير ملزم باستئناف التسليم حتى يقوم المشتري بجمع المبالغ المتأخرة ، بما في ذلك جميع المصاريف وأي تعويضات متراكمة.

6. التسليم ، الحق الشرعي والمخاطر

(أ) يتم تسليم المنتجات وفقاً لشروط البيع المستخدمة بموجب قواعد أكتوبر 2020) في المكان والتاريخ المحددين في الطلب ويحفظ البائع بالحق في إصدار فاتورة للمشتري بجميع تكاليف التسليم.
(ب) تنتقل مخاطر المنتجات إلى المشتري بوقت تسليم المنتجات إلى المشتري ، أو عندما يتم تسليم المنتجات إلى المشتري ، أو وكيل المشتري ، أو الشخص الذي فوضه المشتري بقبول التسليم ، أو (2) تاريخ التسليم المتفق عليه ، إذا أخفق المشتري في الاستلام كما هو مطلوب بموجب العقد.
(ج) على البائع الاحتفاظ بالحق الشرعي للمنتجات وملكيته حتى استلام الدفع بالكامل وعند ذلك الحين على المشتري: (1) الاحتفاظ بالمنتجات بصفة جيدة وحارس أموال للبيعه ، (2) تخزين المنتجات دون أي تكلفة على البائع بشكل منفصل لكافة البضائع الأخرى للمشتري أو أي طرف ثالث بحيث تظل قابلة للتلفيز بسهولة في أنها ملكية البائع ، (3) عدم دلائف أو تغيير أو حجب أي علامة تجارية أو التغليف على المنتجات أو المتعلقة بها ، (4) الحفاظ على المنتجات في حالة مرضية والاحتفاظ بها موزمة نظيفة عن البائع بكامل سرعهها ضد جميع المخاطر. يحق للبيعه استرداد مدفوعات المنتجات بغض النظر عن أن ملكية أي من المنتجات لم تنتقل من البائع. في حالة عدم قيام المشتري بدفع ثمن الشراء بالكامل أو في حالة بدء إجراءات الإفلاس ضد المشتري ، يحق للبيعه أو ممثله استرداد المنتجات أو إعادة بيعها ودخول ميثاني المشتري لهذا الغرض ولا يجوز لهذه الخطوات أن تؤثر على حقوق البائع الأخرى.
(د) على المشتري تعويض البائع عن جميع التكاليف والنفقات التي تكدها البائع نتيجة لإخفاق المشتري: (1) أن يتم الاستلام في التاريخ المتفق عليه ، أو في حالة عدم تحديد هذا التاريخ خلال (7) سبعة) أيام عندما يقدم البائع إشعاراً بأن المنتجات جاهزة للتسليم ، أو (2) أن يقدم تعليمات كافية ، مستندات ، تراخيص أو موافقت مطلوبة لملكية تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في الوقت المحدد.
(هـ) إذا وافق البائع على تسليم المنتجات و/ أو الخدمات في التاريخ المحدد وتخلي عن ذلك ، بخلاف أسباب القوة القاهرة ، يحق للمشتري فيما لمثل هذا الإلغاء (جزء منه) المطالبة الذي لم يتم تسليمه يقبل المشتري لمتل هذا الحق في الإلغاء كإصلاح فقط وله أن يتنازل صراحةً عن أي حقوق أخرى. يحق للبيعه إبلاغ المشتري عن أي تأخير أو تأخير متوقع في التسليم إلى المشتري سوياً مع تاريخ (تواريخ) التسليم الجديدة. إذا لم يتمكن المشتري من قبول تاريخ (تواريخ) التسليم الجديد ، يظل من حق المشتري من خلال إشعار كتابي للبيعه إلغاء الطلب جزئياً أو كلياً.
(و) على المشتري خصص كافة المنتجات بدقة عند الاستلام وإخطار البائع في أقرب وقت ممكن بصورة عملية (خلال 48 ساعة من التسليم) عن أي ضرر أو عيب أو نقص في أي من المنتجات. إذا فشل المشتري في تقديم هذا الإشعار ، فسيتم اعتبار المنتجات من كافة النواحي وفقاً لأمر الشراء بذات الصلة مقبولة من قبل المشتري ، باستثناء الحد الذي يوجد به عيب كامن غير واضح بشكل معقول عند الفحص.
(ز) يتحمل المشتري مسؤولية الحصول على كافة التراخيص ووثائق الفحص والموافقات الأخرى اللازمة لاستيراد المنتجات واستخدامها. لا يجوز إبراء ذمة المشتري من التزاماته بموجب هذه الشروط إذا فشل فيها المشتري في الحصول على الترخيص أو الموافقة (الموافقات) الأخرى.

7. القوة القاهرة

(أ) يُعفى البائع من التزامه بتسليم المنتجات و/ أو الخدمات في تاريخ التسليم ، إذا كانت هناك أحداث خارجة عن سيطرته المعقولة تمنع البائع من أداء التزامه (قوة القاهرة). إذا استمرت هذه الأحداث في منع البائع من أداء التزامه لمدة (60) ستين) يوماً متتالية ، يجوز لأي من الطرفين إلغاء العقد.
(ب) يجوز للبيعه إقطاع ، تغليل أو تعليق تسليم المنتجات و/ أو الخدمات لتخصيص قدرته على التوريد بشكل معقول بين المشتري وعلائته الآخرين إذا كانت القوة القاهرة تمنع البائع من تسليم جميع المنتجات و/ أو الخدمات والامتنال الكامل بوايام من علائته الآخرين. في مثل هذه الحالة ، يحق للمشتري إلغاء الطلب (المطلبات) التي لم يتسلمها. يحدد هذا البند سبل الإصلاح الوحيدة المتاحة لأطراف في حالة القوة القاهرة.

8. ضمان البائع ومحدودية المسؤولية

مسؤولية البائع للبيعه عن المنتجات:
(أ) في حالة ما إذا كانت البضاعة منفصلة ومستقلة بذاتها بضمان البائع المنتج أو صدرت بارتباطها بالبعد من قبل البائع إلى الحد الذي يوجد به تعارض بينهما وبين هذه الشروط ، فإن هذه الشروط المتعلقة بها تكون سارية بضمان البائع المستقل عن استبعاد هذا البند.
(ب) يضمن البائع أنه عند التسليم ولمدة 12 (اثني عشر) شهراً من تاريخ التسليم أو انتهاء الصلاحية المطبقة ، سيتوافق كل منتج مع صحيفة بيانات المنتج المعمول بها و/ أو المواصفات كما هو الحال عند التسليم ولن يتحمل البائع أي مسؤولية أخرى بموجب هذا العقد (وضوح أو ضمناً) تقصيراً أو غير ذلك بالنسبة للجودة ، الأداء ، القابلية للتسويق أو الملاءمة لأي عرض للمنتجات.
(ج) لا يشمل ضمان البائع العيوب أو الأضرار التي تحدث في المناطق التي لا يمكن الوصول إليها بشكل معقول من خلال وسائل الإصلاح العمانية بسبب شكلها أو موقعها. كما لا يشمل ضمان البائع الضرر الناتج عن التلف الميكانيكي أو اللحام أو غيرها الناتج عن التسخين ، الهجوم البكتيري ، التلوث ، الإجراءات الكهروميكانيكية ، التلف أثناء الإصلاح ، التلف تحت الطلاء المستعمل أو الاحتكاك ، باستثناء التلف الطبيعي العادي. يتحمل البائع المسؤولية بموجب هذا الضمان فقط ، إذا قام المشتري (أو من كان بذات الصلة ، والمقاول من الباطن) لديه:
(1) إعداد الطبقة الخارجية بكاملها قبل الطلاء ، وطلاء المكان بشكل صحيح وصيانتها بعد الطلاء ، على ذلك وفقاً لمواصفات المنتج وأي توجيه صادر من البائع ،
(2) نقل المنتجات وتخزينها والتعامل معها واستخدامها وفقاً لكافة المعلومات المقدمة إلى المشتري من قبل البائع وأي عادات تجارية دولية للتجارة ،
(3) تقديم مطيابة مكتوبة توثق عيب المزعوم في أو تلف المنتجات خلال 10 (عشرة) أيام من التاريخ الذي علم فيه المشتري لأول مرة أو كان من الممكن أن يكون على علم بالعيوب أو الضرر بشكل معقول ،
(4) السماح للبيعه بوقت معقول للوصول إلى فحص المنتجات ، منمقطة عليهم ويسمح للبيعه بفحص أي سجلات صلبة أو غيرها من السجلات ذات الصلة (والتى يجب على المشتري الاحتفاظ بها وفقاً للممارسات الجيدة) ،
(5) الامتنال بالاتزام بها بموجب هذه الشروط ، بما في ذلك السداد في الوقت المناسب لسعر الشراء ، و
(6) التوقف عن استخدام المنتجات بمجرد عثور المشتري للبيعه.
(د) بالنسبة للمنتجات المأمّنة للتسرب ، لن يكون البائع مسؤولاً عن خرق الضمان في هذا البند 8 إذا نتج عنه عدم التطبيق:
(1) بسبب أن المشتري يتل المنتج المفع للتسرب بذات النوعية ، أو مزجه أو استخدامه مع أي مادة غير معتمدة،
(2) بصفة كلية أو جزئية ، بسبب ضرر متعمد أو ظروف بيئية غير طبيعية أو شديدة التغيير ، أو
(3) بصفة كلية أو جزئية ، بسبب أي إهمال أو سوء استخدام للمنتج المتضخم ذو الصلة ، أو المواصفات غير الكافية لسبك الطلاء و/ أو درجة الحرارة للحرارة / المنددة أو إعداد السطح أو الطلاء بطريقة غير مناسبة من قبل أي شخص آخر غير البائع أو وكلائه.
(هـ) في حالة خرق الضمان بموجب هذا البند 8 ، يجب على البائع ، بناءً على اختياره ، إما استبدال المنتج أو رد سعر المنتج المعيب بالكامل. لا يحق للمشتري الحصول على أي تعويض آخر. يجوز للبيعه تعليق عمليات التسليم اللاحقة للمنتجات أو لتأجيل تواريخ التسليم المقبلة وفقاً لذلك حتى يتم تحديد صلاحية مطيابة المشتري بشكل نهائي.

9. مسؤولية البائع عن الخدمات

(و) البائع مسؤول فقط عن المشورة الفنية ، التعليمات والمعلومات الأخرى بشأن استخدام المنتجات أو الخدمات الأخرى التي يقدمها البائع أو ممثله إلى البائع ، ولكن بما كان المشتري يثبت أن (1) البائع قد قدم المشورة أو الخدمات بأهمال في ضوء المعلومات والمعدات والمعرفة المتاحة للبيعه في ذلك الوقت ، و
(2) أن المشتري قد تكبد خسارة مباشرة نتيجة لذلك.

مسؤولية البائع للخدمات الخاصة بالمنتجات المأمّنة للتسرب

لا يتحمل البائع أي مسؤولية عن خدمة أخرى يقدمها البائع (أو أي من موظفيه ووكلائه ومقاوليه من الباطن) فيما يتعلق بأي المنتجات (المنتجات) المأمّنة للتسرب بل يدفع المشتري مقابلها بصفته منفصل عن أي منتج مانع للتسرب آخر أو خدمة ، يجب تقديم هذه المشورة أو الخدمة المجانية وفقاً لتقدير البائع وعدم الاعتماد عليها من قبل المشتري.

10. ضمان البائع مسؤولاً فقط إذا قدم مثل هذه المشورة أو الخدمة بأهمال مع الأخذ في الاعتبار بأن المعلومات والمعدات وسهولة المعرفة

المؤثرة للبيعه في ذلك الوقت (بما في ذلك ما تم تقديمه من قبل المشتري) ، لكن على المشتري أن يقر صراحةً أنه يجوز استخدام المنتجات المأمّنة للتسرب لاستخدامها خارج نطاق معرفة البائع أو خبرته ، والاختلافات البنائية ، والتعديرات في الإجراءات أو الاستخدام ، أو استقراء البيانات قد تؤدي إلى نتائج غير مرضية ، وأن المنتجات المأمّنة للتسرب مخصصة للاستخدام من قبل المشتريين الذين يتعمنون بالمهارات والدراية بذات الصلة في الاستخدام السليم لهذا النوع من المنتجات.

حذرو المسؤولية

(1) أن لا تتجاوز مسؤولية البائع تجاه المشتري السعر المدون في الفاتورة للمنتجات و/ أو الخدمات ، باستثناء ما يتعلق بالمنتجات المأمّنة للتسرب (والخدمات بذات الصلة) فقط ، إذا كانت سبل الإصلاح متوفرة بموجب البند 8 (هـ) غير قابلة للتلفيز بموجب القانون المعمول به ، لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تتجاوز مسؤولية البائع ضمتين (2) للسعر المدون في الفاتورة ،
(ج) أن يكون البائع مسؤولاً عن أي خسرة في الأرباح ، الكسب ، ضياع الوقت ، السمعة ، خسرة استخدام السفن ، الآلات أو المعدات. أن يتحمل البائع بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي خسرة أو ضرر خاص أو تابع / غير مباشر مهما كان.
(ط) لن يكون البائع مسؤولاً عن أي انتهاك لحقوق الفكرية لطرف ثالث ناتج عن استخدام المشتري للمنتجات.
(ك) أي استثناءات أو حدود المسؤولية بموجب هذه الشروط تكون في صالح البائع الذي تمت الموافقة على التمييز له لصالح جميع الشركات و/ أو الأفراد داخل مجموعة همبل.
(ل) مع مراعاة القانون المعمول به فيما يتعلق بالمسؤولية عن الإصابات الشخصية والوفاة ، إن تكون للمشتري أي مطالبة ضد البائع ، بموجب العقد أو المسؤولية التقصيرية ، فيما يتعلق بأي شيء تم تنفيذه أو تسليمه بموجب العقد ما لم يتم إخطار البائع كتابياً من هذه المطالبات خلال 24 (أربعة وعشرين) شهراً من تاريخ التسليم.

9. حقوق الملكية الفكرية

البيعه (أو همبل) مع وبيعتون مملكتاً لجميع حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالمنتجات و/ أو الخدمات ، بما في ذلك المعرفة الفنية وبراءات الاختراع وطلبات براءات الاختراع والعلامات التجارية والمعلومات الفنية والوثائق وكذلك البيانات مثل أي حقوق نشر متعلقة به. لا يكتسب المشتري أي حقوق في أي من حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الانجازات التي طورها البائع خصيصاً للوفاء بالبعد ، ونقل هذه الحقوق ملكية حصرية للبيعه (أو همبل).

10. الامتنال ، مراقبة الصادرات والعقوبات

يتعمد المشتري بأن عليه أن يلتزم بالقوانين واللوائح السارية ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر ، تلك المتعلقة بمكافحة الرشوة والفساد وأحكام العقوبات و لوائح مراقبة الصادرات للأمم المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. إذا قام المشتري بخرق هذا البند 10 ، يحق للبيعه إما تعليق العقد أو إنهائه دون أي مسؤولية أو تكلفة يتحملها البائع.

11. بنود متنوعة

(أ) لا يجوز للمشتري التنازل عن حقوقه و التزاماته بموجب العقد.
(ب) لا يتم تثبيت العقد بالشارة أو بالمشروع المشترك بين البائع والمشتري ، ولا يجوز تفسير أي من الأطراف على أنه شريك أو شريك أعمال للطرف الآخر.
(ج) لا يتم التنازل عن أي حق أو إصلاح بموجب هذا العقد إلا إذا تم تقديمه كتابياً ولا يعتبر تنازلاً عن أي حقوق أو تقصير لاحق.
(د) الشخص الذي يبرط طرف في هذا العقد ليست له أي حقوق بموجب قانون العقود (حقوق الأطراف الثالثة) قانون 1999 ، أو أي قانون إرثي مماثل معمول به ، لإفاد أي بند من بنود هذا العقد.

12. اختيار القانون والاختصاص

(أ) يخضع أي نزاع ينشأ عن العقد ويتم تفسيره وإنفاذه وفقاً لقوانين دولة الكويت مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي تضارب في مبدأ القانون.
(ب) بالنسبة للمبيعات خارج دولة الكويت ، يخضع العقد ويُسَر ويُفَذ وفقاً لقوانين إنجلترا وويلز مع استبعاد أي قانون آخر وبغض النظر عن أي مبدأ تعارض من قبل محكم للتكليم عن قبل محكم منفرد يتم تعيينه واتخاذ من قبل محكمة لندن للتكليم الدولي (LCIA) وفقاً لقواعد إجراءات التكليم المصنفة من قبل محكمة لندن للتكليم الدولي والتي تكون سارية المفعول في الوقت التي تكون فيه هذه الإجراءات قد بدأت. على أن يكون مكان التكليم في لندن وتجزير المرافعات باللغة الإنجليزية. على أن يكون قرار التكليم نهائياً وقاطعاً وملزماً للطرفين.
(ج) ومع ذلك ، يوافق المشتري صراحةً على أنه يجوز للبيعه أخذ تحصيل قانوني والحصول على ضمان لمطلبات البائع بموجب العقد. يمكن أن يشمل الضمان إجراءات الحجر البرحي ضد السفينة المذكورة في التسعيرة أو في الطلب ، أو أي سفينة شقيقة ، أو ، إذا كان مصرحاً بذلك بموجب القانون المحلي ، السفن الأخرى تكون خاضعة لنفس السيطرة الإدارية أو المرتبطة بها.